دراسة تحليلية وتقييمية لحجم تدفقات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر

Analytical and evaluation study of the volume and trends of foreign direct investment coming to Algeria

بن طيرش عطاء الله
Atallah bentirech
استاذ محاضر صنف أ
جامعة غرداية
atallah84@yahoo.fr
0661643364

بن دقفل كمال
Kamel bendakfal
استاذ محاضر صنف أ
جامعة المسيلة
dakfel83@yahoo.com
0658747647

كاكي عبد الكريم
Kaki abdelkarim
استاذ محاضر صنف أ
جامعة زيان عاشور بالجلفة
doct1984@yahoo.fr
0772140220

تاريخ الاستلام: 2019/08/19 تاريخ القبول: 2019/10/11 **تاريخ النشر:** 2019/10/15

الملخص:

على الدول خاصة النامية منها البحث عن منافذ وسبل جديدة للتمويل، بعيدة عن الطرق الكلاسيكية المتمثلة في المصادر الريعية والمديونية من العالم الخارجي وما تمثله من عبئ على الاقتصاديات الوطنية جراء خدمة الديون، وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أنجع سبل التمويل الدولية الفعالة، لذا عملت الدول على تهيئة المناخ الاستثماري لجذبها واستقرارها. والجزائر ليست بعيدة عن هذه التغيرات الاقتصادية العالمية، حيث عملت على توفير بيئة استثمارية جاذبة، فعدلت نظمها وهيكلت مؤسساتها وأصدرت قوانين وتشريعات مشجعة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها قانون النقد والقرض، وهذا كله للوصول إلى اقتصاد تنافسي بعيد عن المصادر الريعية خاصة قطاع المحروقات، وبالتالي فرض عليها العمل على ترقية قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات للوصول إلى تنافسية دولية تضمن لها اختراق الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر- سوق الاستثمارات - رؤوس الأموال الدولية.

Résumé:

Avec l'accélération de constitution du nouvel ordre économique mondial imposé aux pays en particulier ceux en développement de rechercher de débouchés et de nouveaux modes de financement, loin des méthodes classiques de sources rentières et de la dette du monde extérieur et ce qu'ils représentent d'une charge sur les économies nationales par le service de la dette, et l'investissement direct étranger était un moyen le plus efficace des fonds de financement internationaux, afin que les pays ont travaillé à créer un climat d'investissement. Et l'Algérie n'est pas loin de ce changements économiques mondiaux, où elle a travaillé pour fournir un environnement d'investissement attractif, qui encouragent à attirer les investissements directs étrangers principalement la loi de la monnaie et de crédit, et tout cela pour arriver à une économie compétitive loin des sources rentières en particulier le secteur hydrocarbures, forçant ainsi de travailler sur la mise à niveau du secteur de l'exportation en dehors du secteur des hydrocarbures pour atteindre une compétitivité internationale et la garantie de conquérir les marchés internationaux.

المؤلف المرسل: بن طيرش عطاء الله: **atallah84@yahoo.fr**

Mots Clés: *Investissements directs étranger – Marché des Investissements – Les Capitaux internationaux.*

المقدمة:

في إطار التوجه الجديد لسياستها التجارية، بهدف الوصول إلى سوق الاستثمارات، عملت الجزائر على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق بيئة مُعززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للاستثمارات، كما قدمت ضمانات تشريعية وقانونية وحتى إدارية حماية لرؤوس الأموال المستثمرة، رافقتها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الجهوية والإقليمية والدولية، وذلك بهدف فتح الأسواق الدولية أمام منتجات المشاريع الاستثمارية المستوطنة في الجزائر، ولعل أهم خطوة اتخذتها السلطات العمومية الجزائرية هو قانون النقد والقرض، الذي يعتبر خطوة هامة في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره تتجلى معالم الإشكالية لهذه الدراسة والتي مفادها : **ما هو حجم تدفقات واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للجزائر؟** مع العمل على تحليلها وتقييمها، آخذين الفترة: 2002-2011 كحالة للدراسة.

-تقسيمات الدراسة:

1- مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

2-تحليل وتقييم حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

3- تحليل وتقييم الاتجاهات العامة لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ومصادره.

1- مدخل نظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأمد بين الطرفين، فضلا عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة والعلاقة الطويلة بينهما لا تقتصر على المعاملة المبدئية التي أدت إلى قيام الاستثمار المباشر، بل تشمل كل المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء أكانت مساهمة أو غير مساهمة (إنشاء أو إلغاء استثمارات، المعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الFDI، توسيع نطاقه، التصفية، ....الخ). (خضرة، 2001، صفحة 70)

ومنه: فالمؤسسة تقوم بالاستثمار الأجنبي إذا توفر فيها الشرطين التاليين:(boujedrak, 2007, p. 4)

أ- يجب تحقيق اقتصاد الوفرة بفضل المزايا النوعية التي تمتلكها.

ب- يجب أن تكون تكاليف إنتاجها مُنخفضة، وحجم السوق في البلد المضيف يكون كبير ومهم، وتكاليف المعاملات (تكاليف النقل والتعريفات الجمركية) تكون منخفضة.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة هي: "استثمارات تَحدث لإقامة فروع أو السيطرة على شركات أجنبية. مفهوم السيطرة هو مُعرف بنسبة الحصول على أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي. هذه النسبة تختلف حسب قانون كل بلد، حاليا الحد الأدنى هو الحصول على 10% من أصول الشركة من طرف المستثمر الأجنبي". (mucchielli, 2005, pp. 25-26)

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار تقوم به شركات غير مقيمة في البلد المضيف أو شركات مقيمة ولكن ذات رقابة أجنبية من خلال:(hugonnier, 1984, p. 13)

- خلق وإنشاء أو توسعة شركات، فروع أو شبكات.

- المشاركة في شركة جديدة أو موجودة والتي هدفها إقامة روابط اقتصادية طويلة مع الشركة والتي هدفها تمكين المستثمر من المشاركة والسيطرة على تسيير هذه الشركة.

والرقابة هنا تنطوي على المشاركة الفعالة والمُحَدِدَة للشركة الأجنبية في اتخاذ القرارات التنفيذية، والأعمال التجارية والإدارية والإستراتيجية، في الشركة المحلية.(noomen, 2009, p. 22)

تعريف صندوق النقد الدولي (*FMI*): "بما أن اتفاقية **بريتن وودز** قد نظمت تحويل واستقرار العملات أوجبت وُجود مؤسسة تسهر على تنظيم واحترام هذه القواعد و تقديم للدول الأعضاء وسائل للتدخل في الأسواق لمساعدة عُملاتها ممثلة في صندوق النقد الدولي"،(lelart, 2007, p. 34) ومن خلال هذا الدور فالاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي يعبر عن "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة)، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (قدي، 2006، صفحة 251). كما عَرفه في وثيقة أخرى بـ "المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج". (الحجار، 2003، صفحة 58) أي يركز الصندوق على المعاملات التي تهدف إلى تثبيت واستمرارية وديمومة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها وتوسعها.

تعريف البنك الفرنسي *La Banque de France*: يُعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية: (khaddouj, 2008, p. 5)

- مُلك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع.

- تملك نسبة كبيرة من رأس مال الوحدة الإنتاجية تعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي

أو أكثر من 10% (لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20%).

- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تُقدَّم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تَكوُّن الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع.

تعريف المُشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يُعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- اقتناء أصول تَندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

و عليه نستنتج من خلال المفاهيم المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر أنها تتفق على الملكية الجزئية أو الكلية للمشروع، وتمتع المستثمر الأجنبي بحق الرقابة والإدارة، و أنه "يصبح استثمار أجنبي مباشر بمجرد ما أن تحوز شركة أو شخص طبيعي (مستثمر) على نسبة 10% على الأقل من أصوات أعضاء الانتخاب خلال جمعية عامة لشركة مُستثمرة، أو على 10% من الرأسمال الاجتماعي لها". (Boccara & Nivat, Mars 2004, p. 62)وبعبارة أخرى فالاستثمار الأجنبي المباشر هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ويحدث عند امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى، من أجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار)، مع إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا الحديثة، المهارات التسييرية المصاحبة لتلك الاستثمارات، مع الرَّفع من صادرات الدولة المضيفة وتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، والرفع من معدل نموها الاقتصادي.

1-2-خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد توسع مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقدين الماضيين، بتوسع قدرة توظيف الأموال الأجنبية (غير الوطنية) في موجودات رأسمالية ثابتة في الدول المضيفة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، ولكن اشترك في خصائص موحدة تميزه عن غيره من أنواع الاستثمارات. ومن "أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يميزه عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الدولية هي قدرة المستثمر الأجنبي على ممارسة الرقابة على استخدام رؤوس الأموال الموظفة (المستثمرة). وبعبارة أخرى من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير المقيمين يستطيعون تسيير أو التأثير في النشاط الإنتاجي للبلد المضيف. وهذه التأثيرات تبرز من عدة مؤشرات اقتصادية: النمو والعمل، حجم ومحتوى التبادلات الخارجية الهيكلة التنافسية للسوق، تحويل التكنولوجيا، تأهيل اليد العاملة...الخ".(Aubin, Briciu, & Turcu, 2007, p. 3) فالدول المضيفة غيرت حاليا نظرتها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، علما أنه "في سنوات 50 و60 الاستثمار الأجنبي المباشر كان ينظر له بكثير من عدم الثقة في بعض البلدان السائرة في طريق النمو، إذ كان (IDE) يعتبر عامل سيطرة أو هيمنة"،(Alaya, 2004, p. 2) أما الآن أصبحت الدول تتسابق لجذبه، باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية. من أهم خصائصه نجد:

- يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر. وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
- تتجه الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنبا لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة. وتعتبر المكسيك والبرازيل ذات مستقبل للاستثمار الدولي لسعة أسواقها وقربها من أمريكا الشمالية. (النجار، 2000، صفحة 21)
- تعويض النقص في المدخرات والاستثمارات المحلية عن طريق التدفقات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تسهيل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الوافدة من الخارج، والرفع من القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني من خلال عمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المقام في الوطن.
- ارتفاع إنتاجية الاقتصاد الوطني ككل نتيجة لمحاكاة المشروعات المحلية للمشروعات الأجنبية وبقية مشروعات الاقتصاد الأخرى مما يؤدي في النهاية لارتفاع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. (دريس، 2008، الصفحات 2-3)
- علاج أعباء و مشاكل المديونية الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، حيث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تنساب رؤوس الأموال الأجنبية إلى شريان الاقتصاد الوطني وهو مصدر تمويل دولي لا تتحمل الدولة المضيفة فيه أي أعباء ولا تخرج

رؤوس الأموال إلا عند تحقيق ربح معين وتحويل الفوائد فقط بعد بقائها لفترة طويلة تساعد على زيادة النمو معها وتدفع بعملية التنمية الاقتصادية.

- وسيلة تمويل دولية طويلة المدى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية طويلة المدى، فقد "يستطيع أي اقتصاد قومي في المدى القصير أن يعتمد على القروض التي يمنحها له العالم الخارجي، أو على رصيده من العملات الأجنبية، في شراء ما يحتاج إليه من سلع مستوردة، أما في المدى الطويل، فلا بد لهذا الاقتصاد القومي من البيع للخارج لكي يستطيع الشراء من الخارج (عمر، 2000، صفحة 105)". ولن تتوفر للدولة قدرة البيع هذه (الصادرات)، إلا بتوليدها عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-3- **أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.**

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية، فالبلدان التي هي في طرق النمو تبحث عن جذب واستخدام الاستثمارات الأجنبية وذلك بتهيئة الظروف لانسيابها نحوها والاستقرار فيها.(Mallampally & Sauvant, 1999, p. 36) فمن بين العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي "النظرية الحديثة للنمو الذاتي تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير يستطيع تعزيز النمو الاقتصادي".(Mansouri, 2009, p. 4) كما أن أي حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية هذه هدفها تحقيق أقصى حد ممكن من العائد (الفائدة)، لأن المستثمر يسعى من وراء توظيف أمواله إلى تحقيق الفائدة بالإضافة إلى المحافظة على أصوله ومكانته السوقية، عموما الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى:

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات): وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة. (صيام، 1997، الصفحات 20-21)

- البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية.

- البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب تَشَبَّعت بمنتجات هذه الشركات، فأصبح لزاما عليها إيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها وبدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال.

- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة وأجور العمال مرتفعة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات.

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.

- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية.

- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات المتعددة الجنسية.
- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا محوريا في ربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة خاصة الصناعية منها. حيث تستفيد اقتصاديات الدول النامية من مزايا التكنولوجيا الدقيقة والتقدم العلمي لاقتصاديات الدول الصناعية.
- تغيير البنيان أو الهيكل الاقتصادي ونقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة. (عجام، 2008، صفحة 30)
- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا ايجابيا في دعم ميزان المدفوعات للدول المضيفة للاستثمارات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

2- تحليل وتقييم حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

إن تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*)، يشير إلى عدم انتعاش حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وعدم عودتها إلى مستواها المعهود قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، ويتوقع تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011 انتعاش حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتعود إلى المستويات السابقة للازمة على مدى العامين القادمين أي سنتي 2012 و2013، في حالة عدم ظهور أزمات اقتصادية أو صدمات جديدة للاقتصاد العالمي.

فتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011 يشير إلى ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى 1.6 تريليون دولار أي سجل ارتفاعا نسبيا مقارنة بسنة 2010 أين سجلت حجم تدفقات للFDI بمبلغ يقدر بـ1.24 تريليون دولار. كما يتوقع تقرير الاستثمار العالمي لنفس السنة ارتفاع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 إلى مستوى يعادل حجم التدفقات التي بلغها سنة 2007 (قبل الأزمة الاقتصادية العالمية). وهذا في حالة عدم حدوث أي صدمات اقتصادية عالمية غير متوقعة يمكن أن تنشأ عن عدد من عوامل الخطر التي مازالت قائمة. وقد تمكنت اقتصاديات الدول النامية من اجتذاب أكثر من نصف حجم هذه التدفقات نحو اقتصادياتها.

إن تسارع وتيرة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لم تكن الجزائر بعيدة عنه، فقد عملت على توجيه تدفقاته نحو اقتصادها من خلال القوانين والتشريعات التي أصدرتها بغية توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي خاصة في القطاعات خارج قطاع المحروقات.

وبما أن مجال دراستنا هو الجزائر فإننا سنحاول تحليل وتقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2011، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2002-2011).

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ (10^6 DA)	%	عدد مناصب الشغل	%
استثمارات محلية	46833	99.05	4414144	67.10	672921	89.19
شراكة	209	0.44	851473	12.94	26106	3.46
استثمارات أجنبية	242	0.51	1312905	19.96	55424	7.35

مباشرة						
مجموع الاستثمارات الأجنبية	451	0.95	2164378	32.90	81530	10.81
المجموع الكلي	47284	100	6578522	100	754451	100

***Source:** ANDI, Bilan des déclarations d'investissement, Évolution des déclarations d'investissement Période 2002 – 2011.*

بالنسبة إلى الجزائر فإن التدفقات الواردة من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2002-2011)، قد وصلت إلى 451 مشروع استثماري أجنبي، لأشخاص طبيعيين ومعنويين، موزعة مابين شراكة مع مستثمرين أجانب أو ملكية كاملة للأجانب بمبلغ إجمالي قدر بـ2164378 مليون دينار جزائري، منها 209 مشروع شراكة بين أجانب ومحليين بمبلغ يقدر بـ851473 مليون دينار و242 مشروع بمبلغ إجمالي يقدر بـ1312905 مليون دينار مملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب محققة بذلك 81530 منصب شغل مباشر للأيدي العاملة الجزائرية، ونلاحظ هنا تسجيل تراجع في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة سواء في بيانات ميزان المدفوعات أو بيانات المشاريع المرخص لها. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الأزمة الاقتصادية العالمية أساسا، والى الركود الدولي، والى المناخ الاستثماري الجديد في الجزائر خاصة قاعدة 49/51.

وبمقارنة المعطيات بتقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، نلاحظ أن الجزائر سجلت تراجعا في حجم تدفقات الFDI، حيث احتلت المركز الثاني بالنسبة إلى البلدان العربية في شمال إفريقيا باستثمارات قدرت بنحو 2.8 مليار دولار.

3- تحليل وتقييم الاتجاهات العامة لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ومصادره.

3-1- الاتجاهات العامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب كل قطاع اقتصادي.

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، فإن من بين الدول العربية هناك 18 دولة استقطبت مجمل استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 64.3 مليار دولار مقارنة بـ83.9 مليار دولار محققة عام 2009، مسجلا التراجع الكبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموعة الدول العربية المتوافر عنها البيانات "18 دولة عربية" بنحو 22 مليار دولار أو بمعدل 25.5%، حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010. وارجع التقرير انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجمل الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبالنسبة للجزائر سجل التقرير لسنة 2010 انخفاض حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 19.3%، وفقا لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن بنك الجزائر المركزي المعتمدة من طرف التقرير.

وكانت الجزائر قد عملت منذ التخلي عن التسيير المخطط للاقتصاد على إيجاد وسائل تمويل دولية لدورة النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، وركزت كثيرا على تشجيع قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع الفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والصحة، والنقل، والسياحة، والخدمات، وقطاع الاتصالات، وقد كان أهم قطاع جذبا للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002-2011) هو قطاع الصناعة بـ257 مشروع، يليه قطاع الخدمات بـ85 مشروع، هذا من حيث الكمية، أما إذا عدنا إلى جانب النوعية فإن أهم قطاع كان شاهد على نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر هو قطاع الاتصالات، وإن كان من حيث العدد هو الأقل فإنه من حيث النوعية والحجم

يعتبر الأهم، وشركتي "جيزي" و"نجمة" للاتصالات خير شاهدين على الثورة التي أحدثاها في عالم الاتصال. وهو نتاج السياسة التي انتهجتها السلطات الجزائرية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر التي أدت إلى تطور سريع في حجم الشركات الأجنبية في الجزائر، إما شركات شخصية أو شركات معنوية.

وفيما يخص تواجد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، وتوزيعها في القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2011، نأخذ الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب كل قطاع المصرح بها خلال الفترة (2002-2011).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (10^6 DA)	%
الفلاحة	8	1.77	6533	0.30
البناء والأشغال العمومية	70	15.52	41981	1.94
الصناعة	257	56.98	949710	43.88
الصحة	3	0.67	8589	0.40
النقل	16	3.55	9351	0.43
السياحة	11	2.44	481321	22.24
الخدمات	85	18.85	578393	26.72
الاتصالات	1	0.22	88500	4.09
المجموع	**451**	**100**	**2164378**	**100**

Source: ***ANDI, Op.cit.***

لتحليل الجدول نأخذ كل قطاع على حدى:

- قطاع الفلاحة.

تقدر مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة في الجزائر 9 مليون هكتار من مجموع 47 مليون هكتار قابلة للاستثمار، ويعني ذلك نسبة استصلاح قدرها 20 بالمائة، ولا تتعدى مساحة المستثمرات الفلاحية الخاضعة لأحكام القانون 87-19 ما يعادل 2.5 مليون هكتار تجسد ملكية الدولة. كما " أطلقت الحكومة خططا عديدة للنهوض بقطاع الزراعة أبرزها مخطط التوجيه الفلاحي وخطة التجديد الريفي لعام 2006 ثم قانون التوجيه الفلاحي 2008، وكان الدعم المالي الذي قدمته الدولة معتبرا ويكفي أن الديون التي تحملتها الخزينة العمومية لصالح الفلاحين لامست في مرة واحدة 41 مليار دينار العام الماضي، أما النتيجة فلا ترقى أبدا للأهداف المسطرة سواء ما تعلق بأسعار المنتوج الفلاحي أو أسعار اللحوم بنوعيها أو ما تعلق بمردودية الهكتار الواحد من الحبوب خارج المواسم الماطرة أو ما تعلق بالفجوة الغذائية التي رفعت واردات الغذاء إلى مستوى 5.8 مليار دولار العام 2009 حسب المركز الوطني للإحصائيات أو ما يعادل 15 بالمائة من إجمالي الواردات أو ما تعلق برقعة المساحات المسقية التي لا تتعدى 750 ألف هكتار أي أقل من 1.5 بالمئة من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية". (مصيطفى، 2008)

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أنه وخلال الفترة (2002-2011) لم يسجل قطاع الفلاحة سوى 08 مشاريع استثمارية أجنبية في الجزائر بنسبة 1.77% من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر، بقيمة تقدر بـ6533 مليار دينار، وبالتالي هو أضعف قطاع بعد الصحة والاتصالات من حيث جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية، مما يؤكد فشل هذا القطاع في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبقاؤه بعيدا عن التطلعات المرجوة منه رغم شساعة المساحات الزراعية وتنوعها. وهو ما جعل السلطات العمومية تعد قانونا جديدا للاستثمار في القطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيرا من الضمانات والامتيازات.

- قطاع البناء والأشغال العمومية.

بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت 70 مشروع بنسبة 15.52% من مجموع المشاريع الاستثمارية للفترة الممتدة من 2002-2011، وقد سيطرت الشركات الصينية والتركية والمصرية واليابانية فيه، ويعزى هذا التطور المهم في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث أن السلطات العمومية فتحت الباب واسعا للاستثمار الأجنبي والمحلي في هذا المجال، كذلك إلى برامج الإنشاءات القاعدية الضخمة خاصة الطريق السيار شرق- غرب، الذي سجل انجاز منه أو في طريق الانجاز مع بعض الطرق الهامشية وهي خارج مساره (طرق وطنية، ولائية، بلدية) مسافة 110.000 كلم.

- قطاع الصناعة.

أخذ قطاع الصناعة الحجم الأكبر من حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، باعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الإستثمارات، وقد تحصل على نسبة تقدر بـ56.98% من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة بالجزائر لغاية سنة 2011، بمجموع 257 مشروع استثماري أجنبي. وتطور الاستثمار في القطاع الصناعي راجع للأهمية التي أعطتها له السلطات العمومية وجدية الإجراءات المتخذة وذلك بفضل النصوص التشريعية والقانونية وخصوصا القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

- الصحة.

سجل قطاع الصحة بالجزائر النسبة الأضعف من حصة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر إذا استثنينا قطاع الاتصالات، حيث سجلت ثلاثة مشاريع استثمارية أجنبية في مجال الهياكل الصحية، بالإضافة إلى الاستثمار المحتشم في قطاع صناعة الأدوية، بنسبة لا تتعدى 0.67% من إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وقد حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة 2011 بفتحها الباب واسعا أمام الاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية (2009-2025).

- قطاع النقل.

أخذ قطاع النقل حصة 3.55% من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الجزائر خلال الفترة (2002-2011)، بمجموع 16 مشروع استثماري، وهي استثمارات نوعية في قطاع شبه مغلق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تجميد قانون 1988 الذي يفتح مجال النقل الجوي أمام الاستثمار الخاص.

- قطاع السياحة.

سجل قطاع السياحة خلال الفترة (2002-2011)، 11 مشروع كاستثمار أجنبي بنسبة 2.44 %من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، منها استثمار لشركة "سيدار" السعودية بولاية زرالدة بـ20 ألف سرير، واستثمار آخر بـ5 آلاف سرير لنفس الشركة بزموري بولاية بومرداس، وآخر بولاية عنابة كما سجلت مشاريع استثمارية أخرى ضخمة لأجانب

بمنطقة العقيد عباس في تيبازة. واستنادا إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، فإن القطاع السياحي يمثل 3,9 % من قيمة الصادرات و9,5 % من نسبة الاستثمارات المنتجة و8,1 **%** من الناتج المحلي الخام. وتصنف الجزائر من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي الخام في الرتبة 147 من مجموع 174 دولة، وراء تونس في الرتبة (39) والمغرب في الرتبة (42). كما أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1 % وتحتل الرتبة 138 عالميا.

لذا تسعى الجزائر للرفع من قدرات القطاع السياحي بتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال من خلال جملة التسهيلات والضمانات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

- الخدمات.

جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في جلب اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ85 مشروع استثماري، أي بنسبة 18.85**%** من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر وهذا راجع إلى ربحية ومردودية هذا القطاع، وقد تركزت أغلبها في قطاع المناولة لقطاع الصناعة والمحروقات، وكذلك خدمة النقل الدولي السريع (التوصيل)، وغيرها.

- الاتصالات.

يعتبر قطاع الاتصالات الأضعف كميا من ناحية جذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بمشروع استثماري واحد فقط، أي بنسبة 0.22**%** من حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق للجزائر ولكنه الأحسن نوعيا بعد قطاع الطاقة، نظرا للنجاح الذي حققه في سوق الاتصالات وأصبح نموذجا للاستثمارات الجدية الأجنبية الناجحة الذي رفع من تنافسية قطاع الاتصالات بالجزائر. وقد بلغ عدد مشتركي الهاتف النقال عند نهاية نوفمبر 2008 ما يعادل 26.667.846 مشترك، موزعة على المتعاملين الثلاثة في مجال الهاتف النقال: "أوراسكوم الجزائر" بـ14.492 مليون مشترك، "موبيليس" (إتصالات الجزائر) بـ7.177 مليون مشترك، و"الوطنية الجزائر" بـ4.998 مليون مشترك، "وتعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال الهاتف النقال في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط حيث من المتوقع أن يتواصل معدل النمو في القطاع حتى سنة 2010، ونسبة الكثافة الهاتفية إلى مستويات جد معتبرة قد تتجاوز 100% عام 2010 مقابل 85% سنة 2008. مستويات استهلاك الفرد الجزائري مرتفعة ، مما جعل هوامش الربح في السوق الجزائرية من أعلى المستويات المسجلة في المنطقة خاصة في مجال الهاتف النقال حيث تتراوح النسبة بين 45 و50 % وهي بذلك تتجاوز النسبة المعتمدة في الدول الصناعية". (بن يوب، 2009، صفحة 27)

<u>الجدول رقم (3):</u> تطور معدل مشتركي الهاتف النقال بين سنوات 2000-2008.

السنة	عدد مشتركي شبكة الهاتف النقال
2000	54.000 ألف مشترك
2004	15.6 مليون مشترك
نهاية 2008	26.667 مليون مشترك

<u>المصدر</u>: رشيد بن يوب، الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: الوضعية الاقتصادية، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

<u>3-2- مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب المناطق الجغرافية.</u>

عرف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفاعا متزايدا من سنة لأخرى، وفي مختلف القطاعات، وذلك بفضل القوانين التي قدمت كثير الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، و لتحسن مناخ فرص الاستثمار، كما يعزى

إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها السلطات الجزائرية، فاحتلت أوروبا صدارة العالم في عدد المشاريع الاستثمارية التي تدفقت إلى الجزائر بـ230 مشروع، تلتها مجموع دول الإتحاد الأوروبي وهذا بفضل اتفاق الشراكة بـ190 مشروع استثماري، وكان نصيب الدول العربية في المرتبة الثالثة بـ174 مشروع وهو نتيجة التسهيلات التي تقدمها الجزائر للشركاء العرب. ورغم ذلك مازالت الجزائر تعاني من تدني حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها مقارنة بالجارتين تونس والمغرب، وإن كان هيكل هذه الاستثمارات ما يزال محصورا في قطاع الطاقة والمحروقات، الذي يعتبر القطاع الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. والجدول التالي يبين نسب ومصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2009).

ومن الجدول أدناه نحاول قراءة مصادر تدفق هذه الاستثمارات مدعمة بعدد المشاريع ومبالغها إلى الاقتصاد الجزائري ومقارنتها بالاتجاهات السابقة وهي كالتالي:

الجدول رقم (04): مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2011).

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (10^6 DA)
أوروبا	230	313200
الإتحاد الأوروبي	190	272550
آسيا	31	512196
أمريكا	9	58821
البلدان العربية	174	1258036
إفريقيا	1	4510
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	5	14641
المجموع	451	2164378

***Source:** ANDI, Op.cit.*

تبقى الدول الأوروبية هي المسيطر الأول بـ230 مشروع استثماري، على رأسها فرنسا وهذا لظروف تاريخية، وتسيطر الشركات الفرنسية على اغلب قطاع الخدمات في الجزائر، خاصة في قطاع الأدوية والخدمات كتسيير مطار هواري بومدين الدولي وقطاع المناولة من الباطن في قطاع الطاقة (البترول خاصة)، يليها دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، ثم في المرتبة الثالثة الدول العربية بـ174 مشروع استثماري يغلب عليها طابع البناء والأشغال العمومية والاتصالات والقطاع الخدمي، وتطور تواجد الشركات العربية بمشاريعها لا يعزى إلى تنافسيتها بقدر ما يعزى إلى تشجيع تواجدها بقرار سياسي من السلطات العمومية.

ولتبيان وبالتفصيل جنسيات الشركات الأجنبية وترتيبها حسب عدد الشركات التي تواجدت و عملت في الجزائر لغاية: 2008/12/31، نأخذ الجدول التالي:

الجدول رقم (5): الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر لغاية:2008/12/31.

الدول	عدد الشركات	الدول	عدد الشركات	الدول	عدد الشركات

فرنسا	984	بلجيكا	57	الكويت	16
سوريا	808	المغرب	447	رومانيا	15
الصين	668	كندا	49	اليابان	13
مصر	478	ألمانيا	50	إيران	13
تونس	857	البرتغال	39	الدانمارك	11
تركيا	325	الولايات المتحدة	38	الإمارات العربية	12
لبنان	269	الهند	31	اليونان	8
إيطاليا	223	العربية السعودية	27	اليمن	8
الأردن	230	العراق	32	روسيا	11
فلسطين	213	قطر	23	البحرين	7
إسبانيا	139	كوريا (REP)	18	النمسا	6
ليبيا	120	هولندا	17	كوبا	5
المملكة المتحدة	69	سويسرا	17	الأرجنتين	4
باقي بلدان العالم	97				
المجموع	6454				

Source: *Construit par nous sur la base des données de CNRC: Centre National de Registre de Commerce,* ***Revue statistique 2009, Répartition des commerçants étrangers inscrits au registre du commerce à fin 2008, 2009,*** *p78.*

إن تواجد الشركات الأجنبية في الجزائر (الشركات المتعددة الجنسيات) يلزمها القانون الجزائري بتوظيف 30% من اليد العاملة المحلية وإقامة شراكة مع جزائريين إما خواص أو مؤسسات عمومية، هذا ما يؤهلها للاستفادة من المزايا التي يوفرها القانون الجزائري كتشجيع لقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ونلاحظ انه رغم الإجراء الحكومي الأخير القاضي بمراجعة حصة الطرف الجزائري في رأس مال المشاريع الاستثمارية التي ستقام محليا تتضمن إلزام أي مستثمر أجنبي بإيجاد شريك جزائري لا تقل حصته عن 51% إذا كان شريكا حكوميا أو 30% في حالة الشراكة مع القطاع الخاص، مع إعادة ضخ 15% من الأرباح في صورة استثمارات جديدة أو توسعية. ورغم كون الإجراء يعتبر منفرا لتواجد الشركات الأجنبية في الجزائر خاصة الشركات المتعددة الجنسيات إلا أننا نلاحظ من خلال تحليل الجدول أعلاه وجود عدد معتبر من هذه الشركات حيث سيطرة فيه وجود الشركات الفرنسية (لظروف تاريخية أساسا) بعدد 984 شركة، أما بالنسبة لعدد الشركات العربية والإفريقية، وان كان معتبر جدا فهي شركات حرفية صغيرة لا ترقى إلى قوة وضخامة الشركات الأوروبية التي تعتبر شركات متعددة الجنسيات.

الخلاصة:

من خلال تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2011 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" لسنة 2010، نسجل

تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول المضيفة على المستوى العالمي عموما، وعلى مستوى الدول العربية خصوصا، خاصة الجزائر، وقد اتفق التقريرين على أن هذا التراجع يعزى إلى استمرار تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول. رغم الأهمية التي أعطيت من طرف الدول المضيفة في السنوات الأخيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك كونه مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، فبرزت الشركات المتعددة الجنسية و التكتلات الإقليمية والجهوية والدولية الاقتصادية، التي فرضت الاندماج الاقتصادي العالمي، وحررت التجارة الخارجية، واتبعت سياسة اقتصاد السوق، التي أدت إلى تراجع وانحصار القيود الجمركية، مما ألزم الدول المضيفة على مراجعة وهيكلة نظمها وقوانينها الداخلية، وتقديم مزيدا من الضمانات والتحفيزات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولقد لاحظنا بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر انحصاره تقريبا في القطاع الطاقوي (قطاع المحروقات)، وان كان في السنوات الأخيرة فقط توجه نحو قطاع الإنشاءات القاعدية خصوصا وقطاع الخدمات وبصورة محتشمة جدا في قطاع الاتصالات.

لكن مهما يكن فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تمويل دولية فعالة للدول النامية، وآلية لتصحيح الإختلالات في ميزان المدفوعات، ووسيلة للقضاء على البطالة وفتح آفاق الأسواق الدولية أمام المنتجات المحلية وآلية فعالة للمنتجات الوطنية لاختراق الأسواق الدولية. الذي يعود بالإيجاب على الاقتصاد الجزائرية.

المراجع:

1. *Alaya, M. (2004). Investissement direct étranger et croissance économique: Le cas de la Tunisie. Séminaire doctoral du GDRI EMMA. Paris: Université de Nice Sofia Antipolis.*
2. *Aubin, C., Briciu, L., & Turcu, C. R. (2007). l'impact des investissements directs étrangers sur les structures des pays D'Europe centrale et orientale. la Conférence internationale: The impact of FDI on Growth and Employment in the New Member States Cluj-Napoca. Roumanie.*
3. *Boccara, F., & Nivat, D. (Mars 2004). l'attraction des investissements directs et des filiales étrangères dans la globalisation. Paris: Bulletin de la banque de France.N°123.*
4. *boujedrak, f. (2007). modèle théorique de l'investissement direct étranger avec la prise en compte du risque pays. revue de laboratoire d'économie d'orléans , orléans.France.*
5. *hugonnier, b. (1984). investissement directs coopération internatioales et firmes multinationales. Paris: Economica.*
6. *khaddouj, k. (2008). l'impact des investissements directs étrangers(IDE) sur la croissance de l'économie maeocaine . vllème jouenées internationales d'études jean Monnet. Rabat: université Mohammed Souissi.*
7. *lelart, m. (2007). le système monétaire international.Septième Edition. Paris: Edition la Découverte.*
8. *Mallampally, P., & Sauvant, K. p. (1999). L'Investissement direct étranger dans les pays en développemment. Revue Finances & Développement .*
9. *Mansouri, B. (2009). Effets des IDE et de L'ouverture commerciale sur la croissance économique au Maroc. Conférence économique africaine: Promouvoir le développement dans une ère de crises financière et économique. éthiopie.Addis-Abeba: Centre de conférences des nations Unies.*

10. *mucchielli, j. l. (2005). relations economiques internationales.4édition. Paris: Hachette Supérieur.*
11. *noomen, l. (2009). la contribution des investissements directs étrangers à la réduction de la pauvreté en afrique subsaharienne. thèse doctorat . Tunis: université tunis el manar.*
12. أحمد زكرياء صيام. (1997). *مبادئ الاستثمار*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
13. الجمهورية الجمهورية الجزائرية. الأمر رقم 01-03. *يتعلق بتطوير الاستثمار*. الجريدة الرسمية، الجزائر.
14. بسام الحجار. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية.الطبعة الأولى*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
15. بشير مصيطفى. (2008). *هل يفتح القطاع الفلاحي للاستثمار الأجنبي المباشر*. تم الاسترداد من الشروق أون لاين: http://www.echoroukonline.com/ara/aklam/aklam_elkhamis/bachir_msitfa/50829.html
16. حسن كريم خضرة. (2001). *العولمة المالية والنمو الاقتصادي.الطبعة الأولى*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
17. حسين عمر. (2000). *الاستثمار والعولمة.الطبعة الأولى*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
18. رشيد بن يوب. (2009). *الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: الوضعية الاقتصادية.الطبعة الأولى*. الجزائر: كالما للاتصال.
19. رشيد دريس. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سونطراك. *الملتقى الدولي الأول حول: الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية*. بشار: المركز الجامعي بشار.الجزائر.
20. عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقيمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
21. فريد النجار. (2000). *الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
22. ميثم عجام. (2008). *التمويل الدولي*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.